موجود وقوله ينقطع فمخرج الوقف على من سيولد
للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا منقطع الاول فان لم
يقل ثم الفقراء كان منقطع الاول والآخر وقوله لا
ينقطع احتراز عن الوقف المنقطع الآخر كقوله وقفت
هذا على زيد ثم نسيله ولم يرد على ذلك وقيه طريقان
احدهما انه باطل كمنقطع الاول وهو الذي مشى
عليه المصنف لكن الراجح الصحة والثالث ان يكون
الوقف محظورا بظاء مثالثة اي محرما فلا يصح
الوقف على عمارة كنيسة للتعهد وافهم كلام المصنف
انه لا يشترط في الوقف ظهور قصد القربة بل انتفاء
المعصية سواء وجد في الوقف ظهور قصد القربة
كالوقف على الفقراء أو لا كالوقف على الاغنياء ويشترط في
الوقف ان لا يكون موقتا كوقفت هذا سنة معينة كقوله
اذا جاء رأس الشهر فقد وقفت كذا وهو اي الوقف
على ما شرط الواقف فيه من تقديم لبعض الموقوف

قوله كوقفت على اولادي الا ورع منهم
فتقدم الاورع منهم على غيره والورع تركه
الشبهات والباقي صار على الحلال ولو زاد على
قدر الحاجة من الحلال وترك ما زاد على ذلك
ولو حلالا ومثل الاورع الفقير اه بجوري

عليهم كوقفت على اولادي الا ورع منهم او ناخير
كوقفت على اولادي فان انقرضوا فعلى اولادهم او
تسوية كوقفت على اولادي بالسوية بين ذكورهم
واناثهم او تفضيل لبعض الاولاد على بعض كوقفت
على اولادي للذكر منهم مثل حظ الانثيين فصل في
احكام الهبة وهي لغة ماخوذة من هبوب الريح و
يجوز ان تكون من هب من نومه اذا استيقظ فكأن
الواهب استيقظ للاحسان وهي في الشرع تمليك منجز
مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الاعلى فخرج
بالمنجز الوصية وبالمطلق التمليك الموقت وخرج بالعين
هبة المنافع وخرج بحال الحياة الوصية ولا تصح
الهبة الا بايجاب وقبول لفظا وذكر المصنف ضابطا
الموهوب في قوله وكل ما جاز بيعه جاز هبته و
ما لا يجوز بيعه كمجهول لا يجوز هبته الا جنينا حنطة في
ونحوها فلا يجوز بيعهما ولا تمليكه

Cover © King Saud University